كتاب : العمدة في غريب القرآن

لا تصح نسبته إلى مكي بن أبي طالب القيسي

الدكتور احمد حسن فرحات *

سبق للمجلة العربية أن نشرت لي مقالاً نقدياً في عددها الحادي عشر ـ السنة الخامسة ـ بعنوان تبياناً للحقيقة : كتاب « العمدة في غريب القرآن » لا تصح نسبته إلى مكي بن أبي طالب القيسي !!

وكنت أظن أن الحقائق العلمية التي جاءت في ذلك المقال كافية في بيان عدم صحة نسبة الكتاب إلى مكي بن أبي طالب القيسي ، وأنَّ محقق الكتاب الأخ يوسف عبد الرحمن المرعشلي لابد أن يأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار فيما لو أراد طبع الكتاب مرةً أُخرى .

ولكنَّ الذي حدث أنَّ الأخ المرعشلي كتب ردّاً عليّ في العدد السادس والخمسين من المجلة العربية بعنوان « كتاب العمدة في غريب القرآن » ألّفه الإمام مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي ولا تصح نسبته لغيره » . وقد احتوى المقال على جملة من المغالطات لابد من بيانها ، كما أن الأخ المرعشلي سلك في مقاله منهجا غير موضوعي في الرد عليّ ، وإيضاحا للحقيقة ـ والحقيقة وحدها نقول :

جاء في مقدمة مقال الأخ المرعشلي قوله : « وقد أخبرنا الدكتور فرحات اثناء الطبع عن تحقيقه للكتاب أنه يشك بنسبة الكتاب لمكي ، فَدَرَسْتُ الأمر وتحققت منه ، وأَرسلْتُ له رسائل رجوته فيها أن يخبرني عن دوافع شكه وعن الرجل الذي يرى نسبة الكتاب له إن لم يكن مكيا بنظره ، ثم أرسلت له برقية بهذا المعنى أيضاً ، ولكنه للأسف لم يرسل لي أيَّ جواب ، ولو فعل ذلك لكنت بينت رأيه في مقدمة التحقيق قبل طبع الكتاب أو بددت شكوكه ورددت أوهامه ، ثم هاهو يفاجئنا بعد صدور الكتاب بستة أشهر بمقالته النقدية ، يُشهِّر فيها بعملي . . » .

---

* يشغل حالياً وظيفة استاذ مساعد في كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ـ جامعة الكويت حصل على شهادة الدكتوراة سنة ١٩٧٣م . من جامعة الأزهر له جملة من المؤلفات منها :

- نظرات فيما أخذه ابن الشجري علي مكي في مشكل اعراب القرآن .
- الأمة في دلالتها العربية والقرآنية .
- الرعاية لتجويدب القراءة وتحقيق لفظ التلاوة .

ورداً على هذا الكلام نقول : ذكرت في مقالتي السابقة أنني قرأت إعلانا عن الكتاب في جريدة المدينة قبل صدوره بفترة طويلة وأنني التقيت بعد ذلك الأخ الأستاذ رضوان دعبول ـ صاحب مؤسسة الرسالة ـ وسألته عن الكتاب فقال إنه قد انتهى صفه ولكنه لم يطبع بعد فقلت له : إن نسبة الكتاب لمكي لا تصح فقال : ما الدليل على ذلك ؟ قلت : هذا موضوع علمي يطول الكلام فيه ، ومازلت أستكمل بعض الأمور للكتابة فيه قال : ولكن محقق الكتاب متحقق من صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف . قلت : إذن فليطبع الكتاب ، وقد يكون للمحقق أدلة علمية لا نعرفها . .

ويبدو أن الاخ الاستاذ رضوان قد نقل مادار بيني وبينه إلى الأخ المحقق ، وفعلا جا ءتني رسائل وبرقية ولم أرد عليها وذلك للاسباب التالية :ـ

١ ــ كنت أخبرت الاستاذ رضوان بأنني لن أعطي شيئا من المعلومات التي عندي قبل استكمال البحث وأقصد بذلك الاطلاع على تفسير أبي طالب المكي الموجود في خزانة القرويين بفاس ، وقد اعتبرت هذا الكلام اعتذارا مسبقا عن الاجابة ولا شك بأنه عرف ذلك من الاستاذ رضوان .

٢ ــ إذا كان الاستاذ المحقق قد أثبت نسبة الكتاب إلى مكي بأدلة صحيحة ، فلا داعي إذن لمثل هذه المعلومات التي عندي .

٣ ــ إن هذه الرسائل لم تأت بتوقيع الأخ المرعشلي ، وإنما جاءت باسم آخر « المشرف على الطبع » وأظن أن مثل هذه المراسلات لا يحسن أن تكون باسم مستعار ، وذلك بعد أن أعترف الأخ المرعشلي أنه هو الذي أرسلها . وأما قول الأخ المحقق بأنني لو فعلت ذلك ـ أي : أجبته على رسائله ـ لبيّن رأيي في مقدمة التحقيق أو بدّد شكوكي وردّ أوهامي » .

فأقول له : انني لست بحاجة إلى مقدمته لبيان رأيي لأنني أنا الذي أبيّن رأيي وأنا الذي أختار له المكان المناسب والوقت المناسب والطريقة المناسبة .

و« أما تبديد شكوكي وردّ أوهامي » فقد كنت أرجو مخلصا أن يكون عند الأخ المحقق ما يصلح أن يكون علما يبدد الشكوك ويرد الأوهام ، ولكنها « الأماني » .

وأما قوله « انني اشهرّ بمقالتي في عمله » فأنا لم أتعرض لنقد عمله في الكتاب ككل وإنما عرضت لنقطة واحدة وهي « نسبة الكتاب إلى المؤلف وقد قلت بالحرف الواحد : « وكنت أظن أنَّ محقق الكتاب الأستاذ يوسف عبد الرحمن المرعشلي لابد أن يكون قد عرض في تحقيقه للكتاب لموضوع نسبة الكتاب إلى المؤلف وتوثيق ذلك . . » ثم قلت بعد ذلك : « وبعد اطلاعي على النسخة المطبوعة فوجئت بأن الأخ المحقق لم يعرض لموضوع نسبة الكتاب إلى مؤلفه أصلا ـ لا نفيا

ولا اثباتا ـ « ثم قلت في مكان آخر : « أما وقد طبع كتاب العمدة وأصبح بين أيدي القارئين ، فكان لابد من هذه الكلمة التي تضع النقاط على الحروف في شأن هذا الكتاب وتعيد الأمر إلى نصابه وبخاصة أن الأخ المرعشلي قد أغفل نسبة الكتاب إلى المؤلف ولم يتعرض لها لا من قريب ولا من بعيد ، مع أن هذا الامر من الأوليّات التي يجب أن يلتفت إليها المحقق ويأخذها بعين الاعتبار ويتأكد ذلك إذا كان سينال بتحقيقه درجة علمية . . »

وفي مكان آخر قلت : « بل إن الأخ المحقق ـ سامحه الله ـ حينما وصف النسخة المخطوطة من الكتاب في الصفحة الثامنة والخمسين من كتابه المطبوع ، قال : « لم يذكر على الكتاب من حدّث به وإنما ورد في أول ورقة منه اسم الكتاب ومؤلفه وليس فيه ما يدلّ على الوهم والخلط » .

وقد ترتب على هذا الخطأ في نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه خطأ آخر وهو اعتقاده أن كتاب العمدة مختصر من كتاب « تفسير المشكل من غريب القرآن على الايجاز والاختصار » كما صرح بذلك في الصفحة الخامسة من كتابه ، ثم قلت : « . . . وبذلك يكون الدكتور عزت حسن قد مهد الطريق أمام المحقق ليخطىء مرتين : مرة في نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه الحقيقي ومرة في اعتقاده ان كتاب العمدة مختصر من كتاب « تفسير المشكل من غريب القرآن » وإذا كان الدكتور عزت حسن له بعض العذر فيما ارتكبه من أخطاء لأن المفهرس عادة ليس لديه الوقت الكافي لمثل هذا التحقيق ، فإن الدارس المحقّق ليس لديه أي عذرٍ في ذلك ، لان هذا من صلب عمله الذي انصرف إليه وقصر اهتمامه عليه . وقد شعر المحقق اثناء مقارنته للكتابين « كتاب العمدة » و« كتاب المشكل من الغريب » أن فكرة الاختصار التي انزلق اليها لا تطرد ولا تصح وأنه قد تورط فيها وذلك لعدم قدرته على فهم منهج الاختصار الذي سار عليه المؤلف مما جعله يعلن عن ذلك كله في الصفحة السابعة من الكتاب المطبوع حيث يقول : « كما يتّضح لنا أن الامام مكي يذكر في العمدة كلمات من القرآن يعتبرها من الغريب لم يذكرها في تفسير المشكل » فهو لم يتقيد عند اختصاره بما ورد في الاصل ، بل أضاف للمختصر اضافات جديدة وكأنه بصدد تأليف آخر » .

هذا ما قلته بالحرف الواحد في نقد عمل الأخ المرعشلي ، والمطلوب من الأخ المرعشلي أن يجيب عن الأسئلة التالية :

١ ــ هل يسمى مثل هذا النقد العلمي الذي يستند إلى أدلة قاطعة ذكرت في المقالة تشهيرا ؟!!
٢ ــ هل عرض المحقق لتوثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف في كتابه ؟ وفي أي صفحة كان ذلك ؟!
٣ ــ أليس من أصول التحقيق العلمي توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف ؟ وألا يتأكد ذلك حينما يكون العمل العلمي مقصودا به الحصول على درجة علمية فلماذا لم تفعل ذلك ؟!
٤ ــ ألم تقل في الصفحة الثامنة والخمسين من كتابك : « لم يذكر على الكتاب من حدث به ، وانما

ورد في أول ورقة منه اسم الكتاب ومؤلفه وليس فيه ما يدل على الوهم والخلط ؟!

٥ ــ أليس العنوان الوارد على الورقة الاولى : « مختصر من كتاب غريب القرآن تفسير القرآن » فيه وهمٌ وخلط ؟ فلماذا لم تبين ذلك ولم تشر اليه ؟ أو تعلق عليه ؟

٦ ــ أليس اسم المؤلف الوارد على الورقة الاولى « صنعة الامام الأوحد أبو طالب مكي رحمة الله عليه » فيه وهم وخلط ؟ وهل مكي هو أبو طالب أو أبو محمد ؟ لماذا لم تبين ذلك ؟

٧ ــ ألم تقل في مقالتك التي ترد فيها عليّ : « ان الذي دفع الاستاذ فرحات للشك هو صفحة عنوان المخطوط لان الناسخ كتب اسم المؤلف هكذا : « صنعة الامام الأوحد أبو طالب مكي رحمة الله عليه » وهذا الاسم لا ينطبق على رجل واحد ، بل هناك إمامان يدخلان في هذه التسمية ، أحدهما مكي بن أبي طالب ، والآخر : محمد بن علي بن عطية الحارثي ـ أبو طالب المكي ـ نسبة لمكة ـ ومثل هذا الاضطراب كثير الوقوع في تراثنا المخطوط ، ويعود ذلك لثقافة الناسخين ومعرفتهم بالرجال والكتب » ثم تقول بعد ذلك « ان مثل هذا الاضطراب يدفعنا للقول بأن الناسخ لم يكن يحفظ اسم الامام مكي بن أبي طالب ، فكتبه : « ابو طالب مكي . . . » ؟

٨ ــ وبناء على اعترافك هذا بوجود الاضطراب في اسم المؤلف ـ والذي كُنْتَ نَفَيْتَه في الصفحة الثامنة والخمسين من الكتاب المطبوع ـ وتجهيلك للنّاسخ الذي لم يكن يحفظ اسم المؤلف . ألم يكن من الواجب عليك أن تبين هذا في كتابك ؟ وأن تعقد فصلا خاصا لمناقشة اسم الكتاب واسم المؤلف ؟ وتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه فلماذا لم تفعل ذلك ؟

٩ ــ لو فرضنا أن الناسخ كتب اسم المؤلف صحيحا . ألم يكن من اللافت للنظر عدم وجود كتاب لمكي باسم « العمدة » عند جميع الذين ترجموا له ؟ أو الذين ذكروا كتبه ؟ وأن مثل هذا الامر يحتاج إلى دراسة أو أشارة على الاقل ؟ ! فلماذا لم تفعل ذلك ؟

١٠ ــ وهل مجرد وجود اسم مؤلف على كتاب كاف في صحة نسبة الكتاب الى مؤلّفه ؟ نعم يمكن اعتبار ذلك قرينة اولى في طريق اثبات صحة النسبة ولكن ذلك وحده لا يكفي وبخاصة إذا كان هناك قرائن أخرى تدل على عكس ذلك . فالأمر إذن بحاجة إلى دراسة . فأين هي هذه الدراسة ؟

١١ ــ عنوان الكتاب كما جاء في أوّل ورقة منه « مختصر من كتاب غريب القرآن تفسير القرآن ، وهو كتاب العمدة » . فكيف تحوّل في الصفحة الخامسة من الكتاب المطبوع إلى « كتاب العمدة في غريب القرآن هو مختصر من كتاب « تفسير المشكل من غريب القران » للمؤلف

نفسه ؟ يمكن أن تجيبني على ذلك بالحاشية التي نَقَلْتَها عن الدكتور عزة حسن والتي أثبتَّها في حاشية الصفحة الخامسة من الكتاب المطبوع ولكن يبقى السؤال قائما : كيف تقبل قول الدكتور عزة حسن وهو مخالف لاسم الكتاب الوارد في أول ورقة من المخطوطة ؟ لماذا لم تناقش الدكتور عزة حسن فيما ذهب إليه ؟ وكيف تابعته على قوله بلا دليل علمي ؟ ولماذا لم تشر إلى الاختلاف الوارد بين ما ورد في المخطوطة وبين ما أثبته الدكتور عزة حسن في الحاشية ؟ ألا يفترض في التحقيق العلمي أن يشار فيه إلى كل ذلك ؟ وألا تفترض الأمانة العلمية أن يوضح ذلك ويبين ؟ فلماذا لم تفعل ذلك ؟!

١٢ ــ ان ذلك التقليد وتلك المتابعة لما ذكره الدكتور عزة حسن هو الذي جعلك تنزلق للاعتقاد بأن كتاب « العمدة » مختصر من كتاب تفسير المشكل من غريب القرآن على الايجاز والاختصار وإضافة للأدلة التي ذكرتها في مقالتي عن عدم صحة ذلك أقول لك : لو أنك عقدت مقارنة بين غريب سورة الفاتحة كما ورد في « المشكل » وبين غريب سورة الفاتحة كما ورد في العمدة لظهر لك أن هذا لا يمكن أن يكون مختصرا من هذا ؟ وأن لا وجه لفكرة الأختصار أصلا :

جاء في تفسير المشكل : يوم الدين : يوم الجزاء ـ الصراط : الطريق : وهو دين الاسلام . والمغضوب عليهم : اليهود . الضالين : النصارى .
وجاء في العمدة : الحمد : الشكر . العالمين : الخلق . ملك : معناه : السلطان القاضي في ملكه . مالك : القادر الحاكم بما يرى . يوم الدين : يوم الجزاء . الصراط : الطريق . المستقيم : المستوي ـ يعني : الاسلام ـ أنعمت عليهم : يعني النبيين ومن أسلم معهم . المغضوب (عليهم) : يعني : اليهود . الضالين : يعني : النصارى .

فأي عاقل يرى أن ما جاء في كتاب العمدة يعتبر مختصرا من كتاب « تفسير المشكل » انظر معي : كلمة (يوم الدين) فسرت في « المشكل » بـ (يوم الجزاء) وفي « العمدة : بـ (يوم الجزاء) فأين الاختصار . كلمة (الصراط) فسرت في « المشكل » بـ (الطريق أو هو دين الاسلام) . وفي « العمدة » بـ (الطريق المستوي يعني الاسلام) ـ فأين الاختصار في ذلك . ؟

كلمة المغضوب عليهم « وكلمة » الضالين فسرتا باليهود والنصارى في الكتابين . فأين الاختصار ؟ ثم زاد كتاب « العمدة » على كتاب « المشكل » كلمات : الحمد ـ العالمين ـ ملك ، مالك ـ أنعمت عليهم . فإذا كانت الكلمات المشتركة لم يَجْرِ فيها اختصار ، وزاد كتاب « العمدة » خمس كلمات على كتاب « المشكل » ، فلو قلنا بوجوب الاختصار لقلنا إنّ « المشكل » مختصر من « العمدة » علما بأن الاختصار غير وارد أصلا كما بَيَّنْتُ لك . فلو أنك عقدت مثل هذه المقارنة لم تنزلق الى فكرة الاختصار هذه . فلماذا لم تفعل ذلك ؟!

إن ما ذكرته لك في هذه الأسئلة كُلها حقائقُ ناصعةٌ لا تقبل الجدل وليست شكوكا يمكنك تبديدها أو أوهاما تستطيع ردها ـ على حد تعبيرك ـ .

أما الأمور الأخرى التي وجدتها في مقالتي فسأجيبك عنها واحدة واحدة :

١ ــ تقول بأنني حققت الكتاب ولم أنشره بعد . وهذا حق . وقد توقَّفْتُ عن ذلك بعد أن تَحَقَّقْتُ من عدم صحة نسبة الكتاب إلى مكي بن أبي طالب القيسي .

٢ ــ تقول بأنني أشك بنسبة الكتاب لمكي بن أبي طالب ، وقد تَكَرَّرت منك مثل هذه العبارة كثيراً والصَّواب : أنني أجزم ـ ولا أشك ـ بعدم صحة نسبة الكتاب إلى مكي وقد بينت ذلك بالأدلة القاطعة .

٣ ــ تقول بأنني أتهم ناسخ المخطوط بالجهل عند كتابته عنوان المخطوط . . والعبارة كما أوردتُها في مقالتي « وأول ما نلاحظه على هذا الكلام ـ أي : كلام الناسخ في إيراده عنوان الكتاب ـ أنَّ الناسخ لهذا الكتاب لم يكن على قدر من العلم يسمح له بأن يحسن كتابة عنوان الكتاب دون اضطراب . ثم قلت بعد ذلك « وكما كان هذا الناسخ جديرا بالخطأ في عنوان الكتاب فقد كان جديرا ايضا بالخطأ في اسم المؤلف . . » .

ولا أدري إذا كان الأخ المحقق يوافقني فيما ذهبت إليه أم لا ؟ فإذا كان يوافقني فلماذا الأعتراض على ذلك والاستنكار له ؟! وإن كان يخالفني فقد قال في شأن هذا الناسخ في مقالته التي يَرُدُّ بها عليَّ : « ومِثْلُ هذا الاضطراب كثير الوقوع في تراثنا المخطوط ويعود ذلك لثقافة الناسخين ومعرفتهم بالرجال والكتب » ثم يقول بعد ذلك : « إن مثل هذا الاضطراب يدفعنا للقول بأن الناسخ لم يكن يحفظ اسم الإمام مكي بن أبي طالب . . . » والسؤال الموجه الى الأخ المحقق هل يتهم الناسخ ـ بناء على كلامه السابق ـ بالجهل أو بالعلم ؟!

٤ ــ يقول عني بأنني أطعن على الدكتور عزة حسن لأنه نسب الكتاب لمكي في فهرس مخطوطات القرآن الكريم في المكتبة الظاهرية والجواب عن ذلك أنني بينت خطأ الدكتور عزت حسن في قراءته لاسم المؤلف واعتذرت له ، وهذا ليس طعنا ، وإنما هو نقد علمي لخطأ هو من طبيعة البشر ، وكان على الأخ المرعشلي أن يبتعد عن مثل هذه العبارات التي ليست دقيقة في دلالتها والتي يقصد من ورائها تقوية موقفه الضعيف ، ولا يستطيع بمثل هذه العبارة أنْ يُوقِعَ بيني وبين الدكتور عزة حسن لأن اختلاف الرأي لا يُفْسِد للوُدِّ قضية .

٥ ــ أما قوله « بأنني اتهمت اللَّجنة الفاحصة التي ناقشته لأنها هي الأُخرى وافقت على نسبة الكتاب لمكي بن أبي طالب ومنحته به درجة علمية » فأجيب عنه بما يلي : إن ما قلته بالحرف

الواحد : « . . . وبخاصة أن الأخ المرعشلي قد أغفل نسبة الكتاب إلى المؤلف ولم يتعرض لها لا من قريب ولا من بعيد . مع أن هذا الأمر من الأوليّات التي يجب أن يلتفت اليها المحقق ويأخذها بعين الاعتبار ويتأكد ذلك إذا كان سينال بتحقيقه درجة علمية ، وكان المفترض في لجنة المناقشة أن تنبهه إلى هذه النقطة الهامة التي أغفلها ليعود إليها بالدراسة والتمحيص ، ولكن يبدو أيضا أن الأمر قد فاتها هي الأخرى » والذي يقارن بين كلامي هذا وكلام الاخ المرعشلي يرى الفرق واضحا بين ما قصدته من كلامي وما قصده هو من تفسير كلامي .
وبالامكان أن أصوغ كلامي السابق على طريقة الأسئلة الموجهة الى الأخ المرعشلي فأقول له :ـ

١ ــ هل أغفلت نسبة الكتاب إلى المؤلف ولم تتعرض لها لا من قريب ولا من بعيد مع أنها من الأوليّات التي يجب أن يلتفت إليها المحقق ؟! ولماذا فعلت ذلك ؟!

٢ ــ ألا يتأكد عليك وأنت تقوم بتحقيق كتاب لتنال به درجة علمية توثيق نسبته لمؤلفه ؟ فلماذا لم تفعل ذلك ؟!

٣ ــ ألا يفترض في لجنة المناقشة أن تنبهك إلى هذه النقطة الهامة التي أغفلتها لتعود إليها بالدراسة والتمحيص ـ فهل فَـعَلَـتْ ذلك ؟

٤ ــ إذا لم تفعل اللجنة ذلك ، ألا يكون الأمر قد فاتها هي الأخرى ؟

هذا ما قصدته بكلامي ، ولا يحتمل ما أردته من تقوية موقفك الضعيف بلجنة المناقشة .

٦ ــ يقول الاخ المرعشلي بأنني اتهمته ـ كمحقق للكتاب ـ لانه نسبه لمكي . ولا أدري بماذا اتهمته ، فأنا لم أتهمه بشي وإنما بينت له خطأه في نسبة الكتاب إلى مكي وفي اعتقاده أنه مختصر من كتاب تفسير المشكل من الغريب .

هذه الأمور الستة التي أشار إليها الاخ المرعشلي في مطلع مقالته قد أجبته عنها واحدة واحدة وكنت أفضل له أن لا يلجأ إلى هذا الأسلوب الصحفي الذي يعتمد على الاثارة ويبتعد عن الدقة العلمية ، حيث يستعمل كلمات « الاتهام » و« الطعن » والتي يستفاد منها التجريح الشخصي أكثر مما يستفاد منها النقد العلمي ولعله يتدارك ذلك مستقبلا .

٧ ــ أما الأمر السابع الذي تبين للاخ المرعشلي من مقالتي والذي بني عليه معظم مقاله فهو « ترشيحي نسبة الكتاب إلى أبي طالب المكي ـ محمد بن علي بن عطية الحارثي ـ فقد قال الاخ مرعشلي في هذا : « أما وقد نشر الاستاذ فرحات مقالته : فلقد رأيت من واجبي كمحقق للكتاب أن أتثبت من قوله ، وأعيد النظر في عملي ، وأن أبين للقراء صحة نسبة الكتاب للامام مكي وللاخ الدكتور خطأه الفادح بما لا يدع مجالا للشك والوهم . . . » ثم يقول : « كان على الدكتور ـ سامحه الله ـ قبل أن ينشر مقالته أن يتحقق من أمره ، ويتثبت من

معلوماته حول المخطوطة التي رفع عليها بنيان شكه وياليته أعلمنا عن المصادر التي ذكرها وعن رقمها حسبما يقتضيه المنهج العلمي في التحقيق ، أو عن رؤيته لهذا الكتاب أو رؤية أحد الثقات له ، ولكنه اكتفى بقوله : « وله تفسير محفوظ في خزانة القرويين بفاس من المملكة المغربية » ولقد راجعت فهارس خزانة القرويين بفاس ، فلم أجد ذكرا لهذا التفسير . . »

ثم يذكر بعض فهارس المخطوطات التي هي مظنة لوجود هذا التفسير كما يذكر كتب التراجم التي ترجمت لابي طالب المكي ، كما يذكر المعاجم والموسوعات التي عنيت بالكتب والمؤلفين ، وكلها لم يرد فيها ذكر لتفسير ابي طالب المكي ، وقبل أن أجيب الاخ المرعشلي على هذه النقطة أحب أن أوضح أمرين :

الأمر الأول : أن عدم صحة نسبة كتاب « العمدة » إلى مكي بن ابي طالب شي وأن نسبته إلى أبي طالب المكي شيء آخر ، وأننا لو فرضنا جدلا أنّ نسبة الكتاب لأبي طالب المكي لم تصح فليس معنى ذلك ان نسبته الى مكي بن أبي طالب القيسي صحيحة ، فنحن في الواقع أمام قضيتين لا قضية واحدة :

القضية الأولى : أن نسبة كتاب « العمدة » الى مكي بن أبي طالب لا تصح لأدلة علمية ذكرتها في مقالتي السابقة .

والقضية الثانية : ترشيح نسبة الكتاب إلى ابي طالب المكي وهذا أمر يتوقف الجزم به على مقابلة بين كتاب العمدة وتفسير ابي طالب المكي الموجود في خزانة القرويين بفاس كما أشرت إلى ذلك في مقالي السابق ، فإذا لم يصح ذلك فهـذا لا يعني أن نسبة الكتـاب إلى مكي هو حـل للمشكلة ، وإنما ينبغي أن يبحث عن المؤلف الحقيقي للكتاب .

أما عن تفسير أبي طالب المكي الموجود في خزانة القرويين بفاس فأطمئن الأخ المرعشلي أنني متحقق من أمري ومتثبت من معلوماتي حول المخطوطة التي رفعت عليها بنيان ترشيحي لنسبة الكتاب إلى ابي طالب المكي ، ولم أرفع عليها بنيان شكي في صحة نسبة الكتاب إلى مكي القيسي وأن بامكاني أن أعطيه المصدر الذي ذكرها ورقمها حسب ما يقتضيه المنهج العلمي في التحقيق » - وذلك على حد تعبيره - .

جاء في المجلد الاول من لائحة المخطوطات الموجودة بخزانة القرويين بفاس التي أعدها محافظها تحت عنوان : سلسلة التراث المخطوط (٦) ١٩٧٣ ما يلي : (الرقم) /٩٣٧ ابو طالب المكي محمد علي - تفسير القرآن (١) السلطان أحمد المنصور عام (١٠١١) النصف الأول منه في سفر متوسط بخط مشرقي .

وقد اطلعت على هذا المجلد وغيره من فهارس المخطوطات في الخزانة العامة في الرباط عام ١٩٧٩م . اثناء رحلتي العلمية لشمال افريقية والتي كلفت فيها من قبل جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بحصر المخطوطات المتصلة بالتفسير وعلوم القرآن في تلك المنطقة ـ وهو فهرس مطبوع على الآلة الكاتبة ـ ثم تبينّ لي بعد ذلك أن تفسير أبي طالب المكي هذا كان ضمن القائمة التي تقدمت بها جامعات المملكة العربية السعودية الى المغرب بطلب تصويرها ولم يصل من هذه القائمة إلا الكتب الموجودة في الرباط ، أما الكتب الموجودة في فاس وغيرها من مدن المغرب فلم تصل بعد ، وكنت أؤخر الكتابة عن كتاب « العمدة » على أمل وصول النسخة الخطية من تفسير ابي طالب المكي هذا .

وبهذا يتبين للاخ المرعشلي انني لا أصدر في كتابتي عن هوى معين وانني ملتزم بالمنهج العلمي الذي يتطلبه التحقيق ، وانني لم اغفل ذلك الا اختصارا . وكان على الاخ المرعشلي أن يكون أقل اندفاعا في كلامه واكثر تواضعا ، وان يترك لنفسه فرصة للتراجع حينما يتبين له الحق .

وأما ما ادعاه الأخ المرعشلي من أن ترشيحي لنسبة كتاب « العمدة » لأبي طالب المكي ، هو مجرد ترشيح غير قائم على أي مستند ثابت أو نص واضح وترشيح باطل لا يصح لأنّ ابا طالب رجل صوفي لم يشتغل بالقرآن ولا بالقراءات ولا باللغة ،ـ على حد تعبيره ـ فانني أقول جوابا عن ذلك : إن هذا الترشيح مبني على ما جاء في الورقة الأولى من المخطوط التي نص فيها على ان اسم المؤلف الإمام الأوحد : ابو طالب مكي ـ رحمة الله عليه ـ . فهذه هي القرينة الأولى التي ترشح نسبة الكتاب إلى أبي طالب المكي ، وهي وان كانت غير كافية في إثبات النسبة إلا أنّها كافيةٌ في الترشيح ، ويبقى بعد ذلك اختبارُ صحة هذا الترشيح بناءً على المعلومات المتاحة في هذا المجال .

أما القول بأن أبا طالب المكي رجلٌ صوفي ، فهذا حقٌّ لا ريب فيه . وأما القول « بأنه لم يشتغل بالقرآن ولا بالقراءات ولا باللغة » فهذا الذي يطالب الأخ المرعشلي بإقامة الدّليل عليه ، فهل وجد الأخ المرعشلي نصّا في ذلك من أحد الذين ترجموا له ؟ وأين وجد ذلك وفي أي كتاب ؟! إنّ كلّ ما نقله الأخُ المرعشلي في ترجمة أبي طالب المكي يثبت تصوف الرجل وليس فيه ما يثبت عدم اشتغاله بالقرآن والقراءات واللغة . فكيف يقول الأخ المرعشلي عن الرجل ما لا علم له به ؟!

لا شك أن الأخ المرعشلي لم يجد نصّا فيما يدعيه على الرجل ، وإنما اعتمد في ذلك على استنباطه واستنتاجه لأنه صرح بذلك فيما بعد حين قال : « فمثل هذا العالم الصوفي لا يعقل أن يؤلف تفسيراً للغريب في القرآن يقتصر على اللغة ، لأنه ليس بالرجل اللغوي ، والصوفيون عندما يفسرون القرآن ، يفسرونه بمنهجهم الخاص بهم ، كما نرى في « لطائف الإشارات » للإمام

القشيري ، ولا يظهر هذا المنهج في كتاب « العمدة » فكيف يسمح الاستاذ فرحات لنفسه أن يظن أنه مؤلفه » .

ونقول للأخ المرعشلي : « لماذا لا يعقل أن يؤلف عالم صوفي تفسيرا للغريب » ؟ وهل يوجب التصوف على صاحبه عقلا أن لا يشتغل بالقرآن والقراءات واللغة ؟ وأين يجد الأخ المرعشلي النص على مثل هذه الاستحالة العقلية ؟! هل يجدها عند المتكلمين الذين يحكمون العقل والمنطق في جدلهم ؟ أو يجدها عند المتصوفة وأرباب السلوك ؟! أو يجدها عند غيرهم من أهل العلم ؟!

إن التَّبحُّر في العلوم أمرٌ مباح للجميع عقلاً وشرعاً وليس هناك مانع عقليٌ أو شرعيٌ يمنع أي أنسان من القراءة والاطلاع وطلب المعرفة في أي علم من العلوم أو فن من الفنون ولم يكن طلب علوم القرآن في يوم من الأيام جائزا عقلا وشرعا لكل الناس وغير جائز بالنسبة للمتصوفة ، ومن هنا نجد كثيرا من العلماء غلب عليهم الاشتغال بعلم من العلوم ولكنهم في نفس الوقت لم يهملوا العلوم الأخرى ، بل إنهم شاركوا فيها وألَّفوا وكتبوا ، وكثيرا ما تجد مثل هذه العبارة في تراجم علمائنا : « مكيُّ بنُ أبي طالب القيسي : النحويُّ الفقيه الأديبُ المقرى المُفسِّر غلب عليه الاشتغال بعلوم القرآن والقراءات ، ولذلك وُصِفَ بالمقرى . مع أنه شارك في النحو والفقه وغيرها من العلوم » .

بل إن كثيرا من علماء السلوك والتَّصوف ـ وبخاصة المتقدمين منهم ـ قد شاركوا فعلا في التفسير وعلوم القرآن ، واذكر على سبيل المثال الحارث المحاسبي الذي يعتبر استاذاً لمن جاء بعده من أهل التصوف فقد أَلَّف كتابا يعتبر مدخلا لتفسير القرآن سمَّاه « فهم القرآن » وقد عَرَض فيه لبعض علوم القرآن كالمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ وغيرها ، وقد حققه حسين القوتلي مع كتاب مائية العقل ونشرهما في مجلد واحد ـ فلو أنك ـ رجعت إلى كتابه هذا لرأيته في مستوى لا يقل إن لم يزد على مستوى المتخصصين في مثل هذه العلوم رغم غلبة التصوف والسلوك على مؤلفاته الأخرى ، ولم يعالج موضوعات كتابه هذا على طريقة المتصوفة الإشارية وإنما عالجها على طريقة المفسرين واللغويين . .

ثم ان الحكيم الترمذي الذي غلب عليه أيضا الاشتغال بالتصوف والتأليف فيه له مؤلَّف في الغريب يحمل عنوان « تحصيل نظائر القرآن » وقد طبع في مصر منذ سنوات ، وهو يعتمد على اللغة بالدرجة الأولى ، فلم يكن تصوفه بمانع له من التأليف في غريب القرآن . .

وإذا نظرت الى المتأخرين من المتصوفة وجدت الألوسي الصوفي يؤلف تفسيره الكبير « روح المعاني » وهو يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة المفسرين الذين سبقوه وان كان يحاول أن يفسر

الآيات تفسيرا إشاريا بعد انتهائه من التفسير اللّغوي ، وبهذا تعلم أن الذي يهتم بالتفسير الاشاري لا ينكر التّفسير اللُّغوي وإنما يحاول الجمع بينهما كما فعل الألوسي ، فهو لا يرى تعارضا بينهما ، بل إن تقديمه للتفسير اللغوي يشير به إلى أنه الأصل .

ومن هذه الأمثلة يتبين لك أنه ليس هناك مانع عقلي يمنع المتصوف من المشاركة في التفسير وعلوم القرآن كما أن الواقع التاريخي يثبت لك أن المتصوفة قد شاركوا في هذه العلوم فعلا ، وأنه ليس هناك مانع عقلي أو شرعي أو واقعي يمنع أبا طالب المكي أن يؤلف تفسيرا للقرآن على طريقة المفسرين والحكم على تفسيره من أي نوع كان إنما يتوقف على رؤية هذا التفسير ودراسته ولهذا فإنّ الجزم بنسبة كتاب « العمدة في غريب القرآن » إليه أو عدم صحة هذه النسبة إنما يتوقف على الاطلاع على هذا التفسير ، وإذا ثبت لنا بعد الاطلاع عدم صحة نسبة كتاب « العمدة » إليه فهذا لا يعني صحة نسبة الكتاب إلى مكي بن أبي طالب إلا إذا قامت الأدلة العلمية على ذلك ، وحتى الآن لم تقدم لنا دليلا واحدا مقبولا من الناحية العلمية على صحة نسبة الكتاب إلى مكي الاّ ما ذكر على الصفحة الأولى من المخطوطة من اسم المؤلف والذي اعترفت بأنه ليس نصا صريحا في الموضوع لاحتمال شموله لأبي طالب المكي ، والمعروف أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وأما ادّعاه الأخ المرعشلي بأن اسم ابي طالب المكي « محمد بن علي بن عطية الحارثي » لم يذكر على الكتاب فالمعروف أن النساخ كثيرا ما يلجؤون الى الاختصار . وحينما يشتهر العلم بكنيته ونسبته فكثيرا ما يعبرون بهما عن العَلم ، كما يقال : « أبو جعفر الطبري » و« ابو بكر الأدفوي » و« أبو جعفر النحاس » و« أبو عيسى الترمذي » وأمثال هذا في تراثنا أكثر من أن يحصى . وعلى هذا جاء أبو طالب المكي لأنه اشتهر بكنيته ونسبته فغلبت على اسمه الحقيقي ، فصارت كأنها علم بالغلبة .

وأما استشهاد الأخ المرعشلي بقولي : « إن مكي إذا أطلق في مجال التفسير وعلوم القرآن انصرف إلى مكي بن أبي طالب القيسي » فهذا كلام صحيح لا غبار عليه ولكن الأخ المرعشلي نسي كلمة (أطلق) التي تعني « مكي » فقط ودون أن يكون معها ما يقيد هذا الاطلاق ، وانها بالنسبة لما جاء في الصفحة الأولى من مخطوطة كتاب « العمدة » لم تأت مطلقة وإنما جاء قبلها الكنية (أبو طالب) والتّي هي كنية محمد بن علي بن عطية الحارثي بينما كنية مكي بن أبي طالب « أبو محمد » ـ كما هو معروف .

وأما بالنسبة للمقدمة فإنما أردت تسجيل ملاحظة فقط لأن جميع الكتب التي انتهت إلينا من كتب مكي كانت بمقدمات لم يشذ منها واحد عن ذلك ، فهي على كل حال أمر لافت للنظر بالنسبة

لكتاب « العمدة » ! وقد تفيد مع غيرها من القرائن في تأكيد عدم صحة نسبة الكتاب إلى مكي وإن كانت وحدها لا تصلح قرينة في هذا المجال .

وفي مجال اختلاف كتاب العمدة عن كتب مكي الأخرى في التفسير ، فهذا أمر أساسي لابد من اعتباره إذا أردنا التثبت من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي حينما تكون القرائن الأخرى غير كافية لأنّ روح المؤلف وأسلوبه بل وبعض الكلمات الخاصة التي يكثر ترددها تكون معالم هادية في طريق اثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي ، فكيف إذا كانت العبارات تتشابه أو هي هي في كثير من الأحيان !!

وأما الاشتراك والتداخل في ذكر الكلمات الغريبة بين كتابي « العمدة » و« مشكل الغريب » فإنما قصدت به انهما لو كانا لمؤلف واحد لكان لابد أن يكون لكل منهما منهج يميزه عن الآخر ، والواقع أن ذكر كثير من الكلمات في الكتابين على طريقة واحدة ينفي وجود منهج خاص بكل واحد منهما ، الأمر الذي يستبعد معه أن يكونا لمؤلف واحد ، لأن مثل هذا الاشتراك لا يمكن أن يكون مقصودا من مؤلف له منهجيته العلمية التي تظهر في كل مؤلف من مؤلفاته .

وأما ادعاء الأخ المرعشلي بأن مؤلف كتاب العمدة يفسر الكلمة الواحدة بألفاظ مغايرة كقوله : (بعثر) : أثير ـ العاديات : ٩ ـ و « بعثرت » : انتثرت ـ الانفطار : ٤ ـ وكقوله : « المبلس » : الحزين المبهت ـ الانعام : ٤٤ ـ و « المبلس » : المتحير المنقطع عن حجته ـ المؤمنون : ٧٧ ـ . فإننا نقول في الجواب عن ذلك : أن الصواب ما جاء في سورة « العاديات » من أن « بعثر » بمعنى « أثير » وأما ما جاء في سورة الانفطار من أن « بعثرت » بمعنى « انتثرت » فهو غير دقيق لأن « انتثرت » فعل مبني للمعلوم و « بعثرت » : فعل مبني للمجهول وتفسير الفعل المبني للمجهول يكون بمثل فعله ، وأما كلمة « المبلس » التي وردت في الانعام وفسّرت بـ « الحزين المبهت » فهي بنفس المعنى الذي وردت به كلمة « المبلس » في سورة « المؤمنون » كل ما هنالك أن المحقق الفاضل هو الذي صحّف كلمة « الحزين المنقطع عن حجته » الى كلمة « المتحير المنقطع عن حجته » ولو رجع الأخ المرعشلي إلى مخطوطته لتبين له خطأ قراءته لكلمة « الحزين » حيث جعلها « المتحير » وكما فعل هو في هذه الكلمة فقد فعل مثله الناسخ في كلمة « اثيرت » حيث حولها الى « أنتثرت » وبناء على ذلك فلا يصح أيضا ما أراد المحقق أن يبنيه على هذه المقدمة الخاطئة .

ونعود بعد ذلك إلى ما سماه الأخ المرعشلي أمرا تافها وهو تساؤلنا الملح منذ عشرة أعوام عن سبب كتابة مكي كتابين في موضوع واحد وهما كتاب « العمدة في غريب القرآن » وكتاب « تفسير المشكل من غريب القرآ على الايجاز والاختصار » الذي هو أصل لكتاب « العمدة » ـ كما يدعي

الاخ المرعشلي ـ وقياسه وجود هذين الكتابين على كتب مكي الأخرى كالايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، والايجاز لناسخ القرآن ومنسوخه ، وككتاب « شرح كلا وبلى ونعم » وكتاب « اختصار الوقف على كلاّ وبلى ونعم » .

ونقول للاخ المرعشلي : ان فكرة اختصار كتاب العمدة من كتاب « تفسير المشكل من غريب القرآن على الايجاز والاختصار » فكرة لا تصح وآمل أن ترفعها من ذهنك نهائيا ولو أن الدكتور عزة حسن أتيح له من الوقت ما يقارن به بين الكتابين لما قال ما قال من فكرة الاختصار هذه ، وأن ما ورد على غلاف المخطوطة يرد مثل هذا الافتراض ، ثم اعترافك بأن المؤلف لم يتقيد في اختصاره بالاصل بل زاد عليه زيادات كثيرة وكأنه بصدد تأليف آخر يرد أيضا فكرة الأختصار هذه ، وآمل ألا تعود إلى الكلام في هذه النقطة بالذات لانه لا يجوز الدفاع عنها أصلا وبخاصة أن كتاب تفسير المشكل جاء على الايجاز والاختصار كما قال مؤلفه .

وأما قياسك لكتابي « العمدة » و« المشكل » على كتابي « الايضاح » و « الايجاز » و« شرح كلاّ . . . » و « اختصار الوقف » فهو قياس مع الفارق لان كتاب « الايضاح » كتاب كبير مطّول عرض فيه مكي أصول النسخ واختلاف الناس فيه ، وهذا واضح من عنوان الكتاب « الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه » ، وقد أسهب فيه كثيرا في استعراض الأقوال وبيان الخلاف وتوسع في الشرح ، ولا يكاد القارئ ينتهي من الكتاب حتى يشعر بالحاجة الى تلخيصه كما أن هناك بعض الناس الذين لا يريدون معرفة الاقوال والاختلافات وإنما يريدون معرفة النتائج النهائية ، فكانت الحاجة ماسة إلى كتاب يلبي هذه الحاجة فجاء لذلك كتاب الايجاز استجابة لهذا المطلب . ومثل ذلك يقال في كتاب « شرح كلاّ وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل ـ وكتاب اختصار القول في الوقف على كلاّ وبلى ونعم » حيث لبى في الكتاب الأوّل حاجة المفسرين المتطلعين للتوسع في المعرفة ولبّى في الثاني حاجةَ القُراء المهتمين بالتلاوة والذين لا يريدون التوسع في معرفة الاختلاف .

أما كتاب « المشكل من الغريب » فهو على « الايجاز والاختصار » فكيف يختصر في العمدة ؟! يضاف إلى ذلك أن مكيا نفسه صرّح بعمله للكتابين ـ شرح كلاّ واختصار الوقف ـ مبينا الحاجة الى مثل هذا العمل . ويضاف إلى ذلك أيضا أن الكتب التي ترجمت لمكي أو عنيت ببيان كتبه قد ذكرت هذه الكتب الأربعة التي تقيس عليها . ثم إن هذه الكتب وُجدِت وهي تحمل اسم المؤلف صريحا عليها .

وبالنسبة للمصادر التي جاء في بعضها « تفسير المشكل من غريب القرآن على الإيجاز والاختصار » وفي بعضها « غريب القرآن » وأن المراد بهما كتاب واحد ، فهذا أمر لا يحتاج إلى دليل

لشدة وضوحه وذلك أن المترجمين كثيرا مايلجؤون إلى الاختصار وبخاصة حينما يكون اسم الكتاب كبيرا ـ كما هي عادة مكي في كتبه ـ « تفسير المشكل من غريب القرآن على الإيجاز والاختصار » فمثل هذا العنوان الكبير يغري بالاختصار ولا شك وتبقى كلمة « غريب القرآن » أدل على المقصود من بقية الكلمات الأخرى . ومثل ذلك يقال في كتابه « تفسير مشكل إعراب القرآن » حيث جاء في بعض المصادر ـ باسم « إعراب القرآن » فظن الأستاذ إبراهيم الأبياري أنهما كتابان وجعل كتاب « إعراب القرآن » المنسوب للزجاج لمكي بناءً على ذلك . وقد بينت خطأ ما ذهب إليه الأستاذ الأبياري في رسالتي « مكي بن أبي طالب . . وتفسير القرآن الكريم » كما رد عليه الأستاذ المحقق أحمد راتب النفاخ في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، وكذلك كتاب « الإيضاح » فقد ورد في بعض النسخ الخطية كنسخة تركية « الناسخ والمنسوخ لمكي » وأمثال هذا كثير لا يحتاج إلى تفصيل وبيان وقد أشرت إلى كثير من ذلك في رسالتي « مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن » .

وأما كتاب « المسترضى في قوله تعالى : ﴿ **ولسوف يعطيك ربك فترضى** ﴾ والذي لم يرد ذكره في المصادر التي ترجمت لمكي فإنني أفيد الأخ المرعشلي بأنني اطلعت على هذا الكتاب في دار الكتب منذ بدأ اهتمامي بمكي وكتبه . وأنني لدى قراءاتي له وتفحصي لما جاء فيه لم أجد بينه وبين مكي أي صلة قربى أو نسب ، فتركته جانباً ولم ألتفت إليه بعد ذلك لقناعتي بأنه ليس له ، ثم تبين لي أن هناك مؤلفاً آخر ذكر اسمه على نسخة أخرى تحمل نفس العنوان وهو « المسترضي في الكلام على تفسير قوله تعالى : ﴿ **ولسوف يعطيك ربك فترضى** ﴾ لمنصور الطبلاوي ١٠١٤هـ خط التيمورية رقم ٤٣٢ ، فإذا ثبت أنهما كتاب واحد فلابد أن يكون المؤلف « منصور الطبلاوي » لأنه ليس لمكي كتاب بهذا الاسم في أي مصدر من المصادر ، ولان مكيا الذي أفرد كتبا خاصة لبعض الآيات لم يغفل ذلك في تفسيره الهداية ، وإنما كان يحيل إلى هذه الكتب المفردة كأن يقول : « وقد أفردنا لهذه الآية كتابا مفردا لسعة الكلام فيها » أو يقول وقد شرحنا هذه الآية بأبين من هذا في كتاب مفرد » وهو يلتزم بذكر ذلك في كل آية أفردها بكتاب خاص وحينما نأتي الى قوله « ولسوف يعطيك ربك فترضى » في كتاب الهداية لانجد إشارة إلى انه أفردها بكتاب خاص ، وبذلك لا يقوم أي دليل على صحة نسبة هذا الكتاب أيضا إلى مكي بن أبي طالب وعلى من يريد الاثبات أن يأتي بالأدلة العلمية المقبولة في هذا الميدان ، وان مجرد وجود اسم مؤلف على كتاب لا يكفي وحده لإثبات صحة نسبة الكتاب إلى هذا المؤلف ، وغالبا ما يكون مثل ذلك من خطأ النساخ أو واضعي الفهارس كما وجدت في فهارس الخزانة العامة في الرباط : كتاب « الوقف » لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي وهي رائية في أبيات (١٣١) على مقروء الامام نافع وقد جاءت تحت رقم ٦٧٢ (١٣٧١د) وقد تفحصتها أثناء زيارتي للمغرب يوم ١٩٧١/٧/٢٢ ، وقد جاء في أول الكتاب : « قال القيسي شيخ الجماعة » ولم يرد على غلاف الكتاب اسم المؤلف وخطر لي أن يكون واضع

الفهارس اجتهد في نسبة الكتاب إلى مكي من ورود كلمة « القيسي شيخ الجماعة » في أول الكتاب ، أو ربما يكون هناك قرائن أخرى ، فسألت القائمين على قسم المخطوطات عن ذلك فقالوا : ليس هناك أيّة قرينة غير كلمة « القيسي شيخ الجماعة » وأنها هي التي رشحت الكتاب إلى مكي حسب اجتهادهم . ومثل هذا لا يكفي في إثبات صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف .

وختاما فإن كتاب العمدة في غريب القرآن لا يقوم أي دليل علمي حتى الآن على صحة نسبته إلى مكي بن أبي طالب القيسي ، وبالنسبة لي فإنني أجزم بعدم صحة نسبة الكتاب إلى مكي ، وأما ترشيحي نسبة الكتاب إلى أبي طالب المكي فهو مجرد افتراض يحتاج إلى تحقيق بمقابلة كتاب « العمدة » بكتاب « تفسير ابي طالب المكي » الموجود في خزانة القرويين بفاس وقد ذكرت رقمه فيما تقدم ، وفيما لولم تصح نسبته إلى أبي طالب المكي فلا يعني هذا أن نسبته إلى مكي بن أبي طالب القيسي صحيحة ، وإن ما يجب أن يبحث عن مؤلفه الحقيقي ، فالقضيتان مختلفتان ، وليس إثبات الأولى منهما متوقفا على نفي الثانية . وإذا ما أراد الأخ المرعشلي إثبات صحة نسبة الكتاب إلى مكي فما عليه إلا أن يبحث عن الأدلة العلمية التي تصلح في هذا المجال والتي لا يملك منها حتى الآن دليلا واحدا . أما محاولته إبطال ترشيح نسبة الكتاب إلى أبي طالب المكي فلا يفيده فيها إلا أن يقارن بين كتاب العمدة وكتاب تفسير أبي طالب المكي فإما أن يثبت هذا الترشيح نتيجة المقارنة واما أن ينهار وفي حالة الانهيار عليه أن يبحث عن المؤلف الحقيقي للكتاب . وأرجو الله له من كل قلبي التوفيق والسداد ويعلم الله أنني لم أكتب ما كتبت إلا بيانا للحقيقة التي توصلت إليها بعد جهد وبحث وأنني لم أقصد من الكتابة الانتقاص من أحد ، وانني أتمنى أن يستطيع الأخ المرعشلي إثبات صحة نسبة الكتاب إلى مكي ، فإن هذا مما يسرني ويفرحني ولو أردت أن أطاوع هواي لكنت معه فيما ذهب إليه ، ولكن يمنعني من ذلك الحقائق العلمية الصارخة التي انتهيت إليها والتي فرضت نفسها عليّ ، بل والتي لا يمكن الوقوف أمامها لأن دون ذلك خرط القتاد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، ، ، ،

مجلة الحقوق

فصلية أكاديمية
تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

رئيس مجلس الادارة
الدكتور منصور مصطفى منصور
رئيس التحرير
الدكتور عثمان عبدالملك الصالح

الاشتراكات

داخل الكويت للافراد
أربعة دنانير
للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
عشرون دينارا

في الخارج
١٥ دولارا امريكيا - بالبريد
الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق
ص. ب ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات التالية: -

- ابحاث في القانون والشريعة الاسلامية
- تعليقات على الاحكام القضائية والتشريعات
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير